قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٩٤

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية الخاص بالمرحلة الثانية لمشروع القصر بالساحل الشمالى الغربى والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢ / ١ / ١٩٩٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر

(مـادة وحيـدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية الخاص بالمرحلة الثانية لمشروع القصر بالساحل الشمالى الغربى والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

(حسـنى مبـارك)

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ١٥ مـايـو سنة ١٩٩٤ م

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٥ المحرم سنة ١٤١٥ هـ

الموافق ١٤ يونيـه سنة ١٩٩٤ م

صاحب السعادة

أتشرف بأن أخطركم باستلام مذكرتكم المؤرخة ١٢ يوليو ١٩٩٣ والتى نصها كالآتى :

تهدى سفارة جمهورية المانيا الاتحادية تحياتها لوزارة خارجية جمهورية مصر العربية وتتشرف بأن تشير إلى المادة ٤ - ٢ من ملخص المحادثات التى أجريت بين الحكومتين فى القاهرة فى المدة من ٤ - ٦ نوفمبر ١٩٩١ وإلى ترتيب ١١ أغسطس ٢٤/١٩٨٧ يناير ١٩٨٨ المتعلق بمشروع حماية وتنمية الموارد الزراعية فى منطقة القصر ، وأن تقترح بالنيابة عن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ومتابعة لاتفاقية ٢٧ يونيه ١٩٧٣ الموقعة بين الحكومتين الخاص بالتعاون الفنى الترتيب الخاص بالمشروع سابق الذكر :

١ - ستقوم حكومتا المانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية متضامنتان باستمرار تطوير وتنمية مشروع حماية وتنمية الموارد الزراعية فى منطقة القصر لضمان الحماية المستمرة للموارد وفى نفس الوقت استغلال الإمكانات الزراعية المتاحة فى المنطقة الاستغلال الأمثل ، وذلك من خلال متخذى القرار المحليين وأهالى المنطقة . والمشروع ينفذ على أنه نموذج لتنمية مناطق الساحل الشمالى الغربى لمصر ، هذا الترتيب امتداد لمشروع لمدة ثلاث سنوات أخرى حتى ١٨ فبراير ١٩٩٥

٢ - ستقوم حكومة المانيا الاتحادية بالإسهامات التالية لهذا المشروع :

١ - ستقوم بالآتى :

(ا) إيفاد ٤ خبراء لمدة إجمالية حتى ١٣٢ خبير / شهر ، على وجه التخصيص :

- استشارى واحد لفترة طويلة المدى يعمل كمنسق للمشروع عامة وكخبير فى التنمية الإقليمية ومتابعة وتقييم المشروع لمدة حتى ٣٦ خبير / شهر .
- استشارى واحد لفترة طويلة المدى يعمل فى تخطيط استغلال الأراضى بالإضافة إلى تطوير نظم المعلومات الجغرافية والرصد البيئى بمدة إجمالية ٣٦ خبير / شهر .
- استشارى واحد لفترة طويلة المدى يعمل فى الهندسة الزراعية ، وهندسة الرى الزراعية ومقاييس الهندسة الزراعية لحماية الموارد بمدة إجمالية ٣٦ خبير / شهر .

- استشارى واحد لفترة طويلة المدى يعمل فى الإنتاج النباتى ، خاصة فى مجال زراعة أشجار الفاكهة بمدة إجمالية ٢٤ خبير / شهر .

وبالإضافة إلى الخبراء المؤقتين والمحليين والمعارين للقيام بمهام محددة بمدة إجمالية ٢٧ خبير / شهر .

(ب) تمويل وظيفة خبراء محليين لفترة طويلة المدى بإجمالى حتى ٧٢ خبير / شهر فى المجالات التالية :

- مساندة السيدات وتكوين مجموعات قروية بإجمالى حتى ٣٦ خبير / شهر
- ضباط اتصال بين الهيئات المحلية التنفيذية بإجمالى حتى ٣٦ خبير / شهر

(ج) تمويل وظائف أخصائى وعمالة مساعدة فى موقع المشروع للأعمال الإدارية الخاصة بوكالة التعاون الفنى الألمانى .

(د) تـوريـــد :

- عـدد ٢ سيارة جبـــل .
- عـدد واحد سيارة ركـوب .
- عـدد واحد مينى باص .
- عـدد واحد سيارة نصف نقل

بالإضافة إلى مهمات مكاتب ومعدات للتجارب الميدانية والتوضيحية ، وسائل إرشاد وتدريب وكمية محدودة من المعدات والمواد المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٢ - ستتحمل النفقات الآتيـة :

(ا) إقامة الخبراء المنتدبين وعائلاتهم فى حالة عدم تحملهم لهذه النفقات .

(ب) الانتقالات الرسمية داخل وخارج جمهورية مصر العربية .

(ج) النقل والتأمين حتى موقع المشروع للمواد المشار إليها فى الفقرة (ا) ، (د) عاليه مع استبعاد أجور التخزين .

٣ - تم الإعداد لتمويل إجمالى حتى ٢١ خبير / شهر للتدريب المتقدم بالإقليم أو دولة ثالثة أو المانيا الاتحادية للخبراء المصريين الذين سيتم تعيينهم بالمشروع عقب عودتهم للقيام بأنفسهم بمهام الخبراء الموفدين وسوف تتحمل تكلفة رحلات الخبراء المصريين المنتدبين للدراسة المتقدمة فى حالة عدم تحمل حكومة جمهورية مصر العربية لهذه النفقات .

٤ - لا تتحمل حكومة المانيا الاتحادية أية ضرائب أو رسوم عامة أو رسوم تخزين قد تفرض فى جمهورية مصر العربية نتيجة لتطبيق أو إنهاء هذا الترتيب .

٣ - تساهم جمهورية مصر العربية بالإسهامات الآتيـة :

١ - تقوم بالآتى :

(ا) توفير الآتى من النظراء المصريين والخبراء والعاملين المساعدين خلال فترة تنفيذ المشروع بإجمالى حتى ٦١٢ خبير / شهر :

- عدد واحد خبير ، مسئول عن تخطيط وإدارة وتنظيم المشروع وعن التعاون والتنسيق مع الهيئات المحلية الفنية ومؤسسات الخدمات على مستوى المحافظة بما فى ذلك مشاركة المجموعة المستهدفة .

- عدد ٣ خبراء ، مسئولين عن تقوية وتشغيل واستمرار تطوير الوحدة المستقلة للتخطيط واستغلال أراضى والمتابعة البيئية .

- عدد واحد خبير مسئول عن تعزيز وتشغيل واستمرار تطوير نظام تقييم ومتابعة تقدم المشروع .

- عدد ٣ خبراء فى مجال الهندسة الزراعية وحماية الموارد .

- عدد خمسة خبراء فى مجال الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى وإدارة المراعى .

- عدد ٣ خبراء فى مجال تنمية لمرأة وتنمية القرى وتكوين المجموعات والاتصالات

- عدد واحد خبير فى تنمية وحدات استغلال الأرض وعمل المجموعة المستهدفة .

بالإضافة إلى عدد كافى من العمال للأعمال الميدانية والعاملين المساعدين والفنيين لتنفيذ الأنشطة الإرشادية بالتعاون الوثيق مع المجموعة المستهدفة .

(ب) تحمل تكلفة المعدات والمواد اللازمة للمشروع ، وكذلك الانتقالات الرسمية التى يقوم بها الأشخاص المشار إليهم عاليه فى الفقرة (ا) مع تدبير وسائل النقل المناسبة لهم .

(ج) تتخذ الإجراءات الآتيـــة :

- توفر للمشروع ميزانية مفصلة البنود من جانبها لضمان سهولة التنفيذ .

- تقوم بتحضير لائحة مالية وإدارية خاصة بالمشروع بما يتناسب مع هيكله التنظيمى على أن يتم موافقة الهيئات المصرية المعنية عليها .

- توفر مبالغ المشروع بدون الارتباط بالسنة المالية .

- تضمن تحمل كل المساهمات المطلوبة لتنفيذ المشروع إذا لم تتحملها حكومة المانيا الاتحادية .

- تضمن أن الجهاز المحلى التابع لوزارة التنمية والتعمير والمجتمعات الجديدة (جهاز التعمير) هو المكلف بتنفيذ المشروع من الناحية الفنية .

- تضمن أن الخبراء المشار إليهم فى الفقرة (ا) عاليه يحصلون على بدل ساعات إضافية بما يتناسب والعمل الذى يقومون به وعدد الساعات الإضافية ، بحد أقصى ١٥٠٪ من الدخل الشهرى .

(د) ترشيح فى وقت مناسب وبالتعاون مع السفارة الألمانية بجمهورية مصر العربية أو من تنتدبهم من الخبراء ، عدد كافى من المرشحين لتدريب أساسى ومتقدم خارج المشروع (انظر فقرة ٢-٣ عاليه) ويتم الترشيح للأفراد الذين يتعهدون بالعمل للمشروع بعد الانتهاء من تدريبهم الأساسى والمتقدم لمدة لا تقل عن ٣ سنوات .

(هـ) تزويد الخبراء بأية مساعدات قد تلزمهم عند تنفيذ المهام الموكلة إليهم ووضع كل الوثائق والسجلات اللازمة لتنفيذ المشروع تحت تصرفهم .

٢ - وستقوم بالآتى :

(ا) تحمل من جانبها مصروفات توفير الأرض والمبانى اللازمة للمشروع خاصة مقار وأثاث لمكتب للمشروع فى مرسى مطروح .

(ب) تحمل نفقات التشغيل والصيانة المتعلقة بالمشروع .

٣ - ستقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالآتى :

(ا) إعفاء المعدات والسيارات المقدمة للمشروع من حكومة المانيا الاتحادية على نفقة الجانب الألمانى والمبينة فى الفقرة ٦-٤ أدناه من رسوم الميناء والاستيراد والتصدير وأية أعباء عامة أخرى تطبيقا للمادة ٤/١/د من اتفاقية ٢٧ يونيو ١٩٧٣ الخاصة بالتعاون الفنى .

(ب) ضمان أن تتحمل الهيئة المصرية المنفذة (موضوع الفقرة ٦-٢ أدناه) أية نفقات تخزين خاصة بالمواد المشار إليها عاليه .

(ج) ضمان أن تتحمل الجهة المصرية المنفذة للمشروع (موضوع الفقرة ٦/ (٢) أدناه) رسوم الميناء ونفقات التصدير والاستيراد والرسوم العامة الأخرى ونفقات التخزين الخاصة بجميع المواد الأخرى التى يتم إمداد المشروع بها كاللوارى وعربات نقل الأفراد والبضائع ما لم يطبق عليها الإعفاء .

(د) ضمان أن جميع المواد المشار إليها فى الفقرة / (١) عاليه يتم الإفراج عنها جمركيا دون تأخير مع منح تراخيص الاستيراد إذا لزم الأمر .

٤ -

(١) يكلف الخبراء المنتدبون ونظائرهم المصريون بالمهام الآتية بالتعاون مع المجموعات المستهدفة :

- استمرار تطوير استراتيجية المدى الطويل الحالية لدوام حماية الموارد والاستفادة القصوى من الموارد الزراعية المحدودة بالمنطقة .

- تخطيط وتنفيذ أنشطة الهندسة الزراعية ووسائل الحفاظ على المياه والتربة .

- تنفيذ عدد من الأنشطة لرفع الدخل من الزراعة ، خاصة فى مجالات الإنتاج النباتى والحيوانى وتنمية المراعى .

- إتاحة الفرصة للسيدات والمجموعات الأكثر احتياجا للمشاركة فى عملية التنمية .

- تعزيز خطة التخطيط لاستغلال الأراضى والمتابعة البيئية وتطويرها كوحدة مستقلة للتخطيط الإقليمى .

- تأسيس التعاون مع الإدارة بالمحافظة وجهاز التعمير والهيئات الخاصة والحكومية وممثلى المجموعات المستهدفة .

(٢) والهيئة المسئولة عن المشروع هى جهاز شئون البيئة التابع لرئاسة مجلس الوزراء ، ويتم تشكيل لجنة إشرافية لتوجيه العمل بالمشروع تتكون من ممثلين لرئاسة مجلس الوزراء و / أو جهاز شئون البيئة ومحافظة مطروح ، والوزارات الأخرى المعنية والهيئات المتخصصة والمجموعة المستهدفة ، والسفارة الألمانية وكذلك المدير المصرى للمشروع ورئيس الفريق الألمانى . وتعد اللجنة الإشرافية استراتيجية طويلة الأجل للمشروع لحماية الموارد والتنمية الإقليمية ، يعاونها فى ذلك لجنة فنية مشكلة من ممثلين للهيئات المتخصصة المختلفة .

(٣) الخبراء الموفدون فى إطار المهام المشار إليها فى الفقرة (١) عاليه مسئولون أمام وتحت السلطة الفنية للوزارة المنفذة المشار إليها فى الفقرة ٦/ (٢) أعلاه طالما لا يؤثر ذلك على العلاقات التعاقدية مع المستخدم الألمانى .

٥ - تؤول ملكية المواد من حكومة المانيا الاتحادية للمشروع إلى حكومة جمهورية مصر العربية بمجرد وصولها إلى مصر . وتكون تحت التصرف غير المشروط للمشروع والخبراء الموفدين لأداء مهامهم .

٦ -

(١) تكلف حكومة المانيا الاتحادية وكالة التعاون الفنى الألمانى بتنفيذ مساهمتها فى المشروع .

(٢) تكلف حكومة جمهورية مصر العربية وزارة شئون مجلس الوزراء بالتنسيق لتنفيذ وتمويل المشروع إيماء إلى فقرة ٣ عاليه ، ويتولى الجهاز المحلى التابع لوزارة التنمية والتعمير والمجتمعات الجديدة (جهاز التعمير) مسئولية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية .

(٣) تشترك الهيئتان المنفذتان المشار إليهما فى الفقرتين ١ ، ٢ عاليه بوضع تفاصيل تنفيذ مشتركة للمشروع فى خطة عمليات أو أى صورة أخرى مناسبة مع تعديلها عند الضرورة طبقا لتقدم المشروع .

(٤) بالنسبة للإفراج الجمركى (انظر بند ٣/ (٣) (٢)) عاليه تقدم الهيئتان المنفذتان إلى وزارة شئون مجلس الوزراء فى بند (٢) عاليه بما يتفق مع تقدم المشروع قوائم تشمل البنود والمواد والسيارات المطلوبة للمشروع والتى يتم توريدها والمصنفة طبقا للبند ٣/ (٣) (١) والبند ٣/ (٣) (ج) عاليه . وتقوم الوزارة باعتماد القوائم لتكون ملزمة للسلطات المصرية المعنية ويعتبر اعتماد هذه القوائم مرفوضا إذا لم يتم خلال شهرين .

٧ - وفى جميع الأحوال الأخرى تطبق نصوص الاتفاق ٢٧ يونيه ١٩٧٣ سالف الذكر وباستثناء بند ٤/ (١) (ج) على الترتيب الحالى .

وفى حالة موافقة حكومة جمهورية مصر العربية على المقترحات الواردة فى البنود من ١ حتى ٧ أعلاه فإن هذه المذكرة ورد وزارة الخارجية المصرية بمذكرة تفيد موافقة حكومة جمهورية مصر العربية سوف تشكلان ترتيبا بين حكومتينا يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ الرد بمذكرتكم .

حررت هذه المذكرة باللغات الألمانية والإنجليزية والعربية وللنصوص الثلاث نفس الحجية وفى حالة الاختلاف يرجع للنص الإنجليزى .

وردا أتشرف بأن أخطركم بأن المقترحات السابقة مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية وأن مذكرتكم وهذا الرد يشكلان ترتيبا بين حكومتينا يدخل حيز التنفيذ من تاريخ هذه المذكرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

المستشار

د . ديتر زيسلر

القائم بالأعمال بالنيابة

لسفارة جمهورية المانيا الاتحادية بالقاهرة .

عمرو موسى

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

قـــرار

وزيـر الخارجيـــة

رقـم (٧١) لسنة ١٩٩٤

وزيـر الخارجيـة

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية الخاص بالمرحلة الثانية لمشروع القصر بالساحل الشمالى الغربى والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٩٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٤ ؛

قـــــرر :

(مـادة وحيـــدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية الخاص بالمرحلة الثانية لمشروع القصر بالساحل الشمالى الغربى والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٤/١/٢

صـــدر بـــتاريخ ١٩٩٤/٧/٧

وزيـــر الخارجيـــة

عمـــرو موســـى